2) سمات التقويمية الحديثية ما بعد الصحابة

وقد اشتهر من المتكلمين في الرجال من التابعين، ممن عاصر الصحابة في مختلف الأمصار الإسلامية، وأخذوا عنهم منهجهم في النقد والتمحيص ثلة من الحفاظ والنقاد أمثال:

*-أبي عمرو، عامر بن شراحيل الشعبي الهَمْداني الكوفي (**17 هـ - 103 هـ**)، وأبي بكر، محمد بن سيرين البصري (**33 هـ - 110 هـ**)، وأبي محمد سعيد بن المسيب المدني (**13 هـ - 94 هـ**)، وأبي عبد الله، سعيد بن جبير الكوفي (**45 هـ - 95 هـ**)، وأبي الشعثاء، جابر بن زيد الأزدي اليحمدي العمّاني، ثم الكوفي (ت: **93 هـ**) وغيرهم كثير. ويكفي لأخذ فكرة عن نوعية تخصصهم، تذكر ما نقل الإمام مسلم بسنده، من قول الشعبي[1]:*

> *ما جالست أحداً، مذ عشرين سنة، حدث بحديث إلا و أنا أعلم به منه. و لقد نسيت من العلم ما لو قد حفظه أحد من الناس كان به عالماً.*

😊 قلت: وخير وصف لما جد على الساحة الحديثية إلى هذه الفترة قول محمد بن سيرين[2]:

> *لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.*

*😊 قلت: وقد عرف بالاستقراء التام، أن غالبية التابعين من نقلة الأخبار، وإلى انقراض القرن الأول الهجري، ثقات عدول في أنفسهم، إلا من شواذ معدودين على أصابع اليد. وهؤلاء حاصرهم الحفاظ بالتفتيش عن حالهم وحال مروياتهم وشنعوا عليهم وقطعوا دابرهم، حال: أبي زهير، الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الخارفي الكوفي (ت: **65 هـ**) الكذاب[3]، والمُختار بن أبي عُبيد الثقفي الكذاب (ت: **67 هـ**) وغيرهما.*

ولن يدخل القرن الثاني الهجري، حتى بدأت تظهر جماعة من الضعفاء، ضعفوا من جهة تحملهم للحديث وعدم ضبطهم له، كرفعهم للحديث الموقوف، وإرسالهم للمراسيل عمن لم يدركوهم، أو لكثرة غلطهم. ثم استفحل أمر الكذابين والوضاعين، بسبب من الصراعات السياسية التي اشتد أوارها خلال هذه الفترة، واستعمال أصحاب الأهواء للحديث النبوي الشريف، مطية لدعاواهم في أحقية حكمهم للمسلمين دونهم[4]، أو لنصرة بدعهم، أو لولعهم بالكذب مطلقاً، أو لزندقتهم حال كل من:

---

1 مسلم، "كتاب التمييز"، ص. 9.

2 صحيح مسلم بشرح النووي، باب: "بيان أن الإسناد من الدين" (1: 87).

3 فيهم من انتقده لتشيعه وتفضيله عليّ على أبي بكر. وهذا لا يضره في الجرح والتعديل اذا اتسمت روايته بالصدق. وقد وثقه كل من: يحيى بن معين بن عون المري (158 هـ - 233 هـ)، وأبو عبد الرحمن، أحمد بن شُعَيْب النسائي (215 هـ - 303 هـ)، وأبو جعفر، أحمد بن صالح المصري، المعروف بابن الطبري (175 هـ - 248 هـ) وغيرهم، وتكلم فيه كل من: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97 هـ - 161 هـ)، ومحمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري البغدادي (ت: 230 هـ)، وعلي بن عبد الله المديني (161 هـ - 234 هـ)، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (200 هـ - 264 هـ)، وأبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي (195 هـ - 277 هـ)، وأبو احمد، عبد الله بن عدي الجرجاني (277 هـ - 365 هـ)، وأبو الحسن، علي بن عمر الدارقطني البغدادي (306 هـ - 385 هـ) وغيرهم. 😐 قلت: لاحظ أولا: أن كل من أتينا على ذكر اسمه من النقاد، ممن عدله أو جرحه لم يكن من المعاصرين له، وبالتالي فعمدتهم في ذلك إنما هي أقوال من سبقوهم من الحفاظ الذين حدثوهم عنهم ضمن هذه السلسلة المشيخية المتصلة اللقيا والسماع. أو من خلال السبر الاستقصائي لمروياته ومقارنتها مع روايات الثقات العدول. ثم لاحظ ثانياً أنّ التشيع لوحده ليس بجرح في الرواية، كما وأن الجرح الذي لا يفسر غير مقبول في هذا الباب. وسيأتي مزيد تفصيل لهذا عند أوانه ضمن هذا الكتاب.

4 أنظر لزاماً كتابينا: "الأصولية الجعفرية الشيعية والاجتهاد المؤطر بالأسطورة ، و"المهدي اللامنتظر لا عند اليهود ولا عند الشيعة ولا عند السنة ولا عند البرتغال".

أبي عبد الله، جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي (ت: 127 هـ!، أو 132 هـ!) الكذاب[5]، وأبي هارون، عُمارة بن جوين العبدي البصري الكذاب (ت: 134 هـ)[6]، وأبي هدبة، إبراهيم بن هدبة الفارسي، ثم البصري وكان دجالاً من الدجاجلة يكذب في روايته عن أنس بن مالك[7]، والمفسر أبي الحسن، مقاتل بن سليمان الأزدي الخراساني (ت: 150 هـ) وهو كذاب وضاع للحديث[8]، وأبي قيس، محمد بن سعيد بن أبي قيس الشامي المصلوب (ت: 150 هـ) وهو كذاب وضاع للحديث، وأبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني (ت: 184 هـ)[9] وهو كذاب وضاع للحديث، وغيرهم[10].

.☺ قلت: وبقدر ما اشتد جانب هذه الهجمة الشرسة من طرف الكذابين والوضاعين والمنتحلين والضعفاء من كل: لون، ومشرب، وخطورة وقعهم على الدين، بقدر ما ظهر نقاد جهابذة أعلام، حملوا على أنفسهم عبء التصدي لمفترياتهم.

فجابهوهم بسدود من النقدية المنهجية الصامدة، تعتمد الرحلة إلى البلدان المختلفة لمعاينة الشيوخ وتمحيص أحوالهم والتنقيب عن مروياتهم، إما مشافهة، أو عن كثب، لكن في عين المكان دائماً. وقد برز من بين هؤلاء النقاد المبرزين في هذه الحقبة التاريخية:

أبو محمد، سليمان بن مهران الأعمش الكوفي (61 هـ - 148 هـ)، وأبو عروة، معمر بن راشد الأزدي البصري، ثم اليمني الصنعاني (95 هـ - 153 هـ)، وأبو بكر، هشام بن أبي عبد الله، سَنْبر الدَّسْتوائي البصري (76 هـ - 154 هـ)، وأبو بسطام، شعبة بن الحجاج العتكي الواسطي، ثم البصري (82 هـ - 160 هـ)[11]، وأبو عبد الله، عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون، الأصبهاني، ثم المدني (ت: 164 هـ)، وإمام دار الهجرة أبو عبد الله، مالك بن انس الأصبحي المدني (93 هـ - 179 هـ)، وأبو عبد الله، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (97 هـ - 161 هـ)، وأبو عمرو، عبد

---

5 قال الإمام أبو حنيفة، النعمان بن ثابت (ت: **150** هـ) في جابر الجعفي: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي!. قال النسائي: متروك الحديث. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (**2**: **75/41**)، و"الضعفاء والمتروكين" لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: **303** هـ)، ص. **100/71**، ط. أولى: **1405** هـ/**1985** م، بعناية بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

6 شيعي متروك الحديث ومنهم من كذبه. قال شعبة بن الحجاج: لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إليّ من أن أحدث عنه. وقال حماد بن زيد: كان كذاباً بالغداة شيء وبالعشي شيء!. وقال الدارقطني: متروك. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (**7**: **671/361**)، و"تقريب التهذيب" (**2**: **460/49**)، و"الضعفاء والمتروكين" لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: **385** هـ)، ص. **381/299**، ط. أولى: **1404** هـ/**1984** م، بعناية موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض.

7 له ترجمة عند محمد بن حبان البستي (ت: **254** هـ) في: "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين"(**1**: **114**)، بعناية محمود إبراهيم زايد، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، بدون تاريخ، و عند شمس الدين أبا عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت **748** هـ) في: "ميزان الاعتدال" (**1**: **119**)، ط. أولى: **1382** هـ/**1963** م، بعناية علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، وعند أبي جعفر العقيلي (ت: **322** هـ) في: "الضعفاء الكبير" (**1**: **70/69**)، ط. أولى: **1404** هـ/**1984** م، دار الكتب العلمية، بيروت.

8 له ترجمة في "ميزان الاعتدال" (**4**: **8741/173**).

9 له ترجمة في: "المجروحين" لابن حبان (**1**: **105**).

10 وقد صنفت كتب في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع منها: "الأربعون الودعانية"، و"وصايا علي" كلها موضوعة عنه، وضعها حماد بن عمرو النصيبي. ومنها كتاب: "فضل العلماء" للمحدث شرف البلخي وأوله: "من تعلم مسألة من الفقه قلده الله كذا."ومن الأحاديث الموضوعة بإسناد واحد أحاديث: الشيخ المعروف: "بابن أبي الدنيا"، وهو الذي يزعمون أنه أدرك عليا (بن أبي طالب) وعمر طويلا وأخذ بركابه فركب وأصابه ركابه فشجه فقال مد الله في عمرك مدا!. وأحاديث: "أبي نسطور الرومي،" وأحاديث: "بشر"، و"نعيم بن سالم "، و"خراش" عن أنس، وأحاديث: "دينار" عنه، وأحاديث: "أبي هدبة إبراهيم بن هدبة القيسي". ومنها كتاب يدعى: ب "مسند أنس البصري" مقدار ثلاثمائة حديث يرويه "سمعان المهدي" عن أنس، وأوله: "أمسي في سائر الأمم كالقمر في النجوم، وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون عن سمعان.

وقال ابن الجوزي: "الوضاعون خلق كثيرون كبارهم: وهب بن وهب القاضي، ومحمد بن السائب الكلبي، ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب، وأبو داود النخعي، وإسحاق بن نجيح الملطي، وغياث بن إبراهيم النخعي، والمغيرة بن سعيد الكوفي، وأحمد بن عبد الله الجوباري، ومأمون بن أحمد الهروي، ومحمد بن عكاشة الكرماني، ومحمد بن القاسم الطالكاني، ومحمد بن زياد اليشكري".

وقال النسائي: "الكذابون المعروفون بالوضع أربعة: ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام. وقيل: وضع الجوباري، وابن عكاشة، ومحمد بن تميم الفارياني أكثر من عشرة آلاف (حديث)، فأنشأ الله علماء يذبون ويوضحون الصحيح ويفضحون القبيح. فهم حراس الأرض وفرسان الدين كثرهم الله إلى يوم الدين.

وقال (أبو أحمد) ابن عدي: "كتبت جملة عن محمد بن محمد بن الأشعث، عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن آبائه إلى علي رفعها، إذ أخرج إلينا نسخة قريب من ألف حديث عن موسى المذكور عن آبائه بخط طري عامتها مناكير".

وقال الديلمي: أسانيد كتاب "العروس" لأبي الفضل جعفر بن محمد بن علي الحسيني واهية لا يعتمد عليها وأحاديثه منكرة. وقال الذهبي: أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن بليط بن شريط حدث عن أبيه عن جده بنسخة فيها بلال لا يحل الاحتجاج به فإنه كذاب.

☹ قلت: والحديث في هذا يطول ومع ذلك فقد تتبعه الحفاظ النقاد وبينوا محله من الإعراب، وألفوا في ذلك المؤلفات.

11 هو أول من صنف الحديث بالبصرة تصنيفاً منهجياً وأول من بحث في أحوال الرجال. وكان مثبتاً لا يكاد يروي إلا عن ثقة. أنظر: أبا الخير، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن السخاوي القاهري الشافعي (**831** هـ - **902** هـ) في: "المتكلمون في الرجال"، ص. **88**، بعناية عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة الرشد، الرياض. وكذلك شمس الدين، محمد بن أحمد الذهبي (**673** هـ - **748** هـ) في كتاب: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، ص. **96/167**، بعناية عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة الرشد، الرياض. وطبعت كتب الذهبي، والسخاوي، وتاج الدين، عبد الوهاب علي السبكي (**727** هـ - **771** هـ) معاً.

*الرحمن بن عمرو الأوزاعي الشامي (**88** هـ - **157** هـ)، وأبو الحارث، الليث بن سعد المصري (**94** هـ - **175** هـ)، وأبو عبد الرحمن، عبد الله بن المبارك المَرْوَزي (**118** هـ - **181** هـ)، وأبو معاوية، هُشَيْم بن بشير الواسطي، ثم البغدادي (**104** هـ - **183** هـ)، وأبو مسعود، المعافى بن عمران الأزدي الموصلي (ت: **185** هـ) وغيرهم.*

.☺ قلت: ولعل أوضح ما يمكن أن يلخص به المرء، مدى نضج الحاسية النقدية لدى المحدثين، وإلى هذه الفترة الزمنية، قول شعبة بن الحجاج حين سئل: متى يترك حديث الرجل؟، فأجاب بما صار قاعدة[12]:

إذا حدث عن المعروفين بما لا يعرفه المعروفون، وإذا كثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، فلم يتهم نفسه فيتركه، طرح حديثه. وما كان على غير ذلك فارووا عنه.

وتنسب قاعدة أخرى للإمام مالك[13]:

*لا يؤخذ الحديث عن أربعة، ويؤخذ عمن سواهم: **(1)** رجل سفيه معروف بالسفه، **(2)** وصاحب هوى داعية إلى هواه، **(3)** ورجل صالح لا يدري ما يحدث، **(4)** ورجل يكذب في حديث رسول الله ﷺ.*

وأخرى لشيخ الإمام مالك أبي الزناد[14] في ذات المعنى في قوله[15]:

أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله.

☺ قلت: وهذه قمة في الاحتياط، لأن السابق للذهن في عرف الناس، هو تحسين الظن بالصلحاء، لما يتوسم فيهم من تقوى وورع وعدم الاحتراء على الافتراء أو الكذب على رسول الله ﷺ، إلا أن الممارسة العملية والتفتيش المعمق للنقاد في رصد أحوالهم، أثبت لهم بما يدع مجالاً للشك، أن الاختلاق والتزيد في الأخبار عن رسول الله ﷺ، كان يأتيهم من الغفلة وليس بالتعمد، وإن كانت النتيجة سواء!. وهو ما دفع بهؤلاء الأجلة الأعلام إلى التحذير منهم![16].

وقد لخص الحافظ المغربي أبو الوليد الباجي هذه الأجرأة العملية في الجرح والتعديل بقواعد نوجزها في الآتي:

قال الباجي مقعداً لقاعدة في الصدق:[17]:

أحوال المحدثين في الجرح والتعديل، مما يدرك بالاجتهاد ويعلم بضرب من النظر. ووجه ذلك أن الإنسان إذا جالس الرجل، وتكررت محادثته له وإخباره إياه بمثل ما يخبر، قاس على المعاني التي يخبر عنها تحقق صدقه وحكم بتصديقه، فإن اتفق له أن يخبر في يوم من الأيام، أو وقت من الأوقات بخلاف ما يخبر به الناس عن ذلك المعنى، أو بخلاف ما علم منه المخبر اعتقد فيه الوهم والغلط، ولم يخرجه ذلك عنده عن رتبة الصدق التي ثبتت من حاله وعهد من خبره.

ولقاعدة في الكذب:

---

12 أنظر: أبا الوليد، سليمان بن خلف الباجي (**403** هـ - **474** هـ) في كتاب: "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح"، (**1**: **264**)، ط. أولى: **1411** هـ/**1991** م، بعناية أحمد لبزار، منشورات وزارة الأوقاف المغربية.

13 أنظر: محمد بن حبان البستي: "كتاب المجروحين" (**1**: **80**). وتجد هذا الكلام المنسوب لمالك في عدة مصادر، متفقة في المعنى ومختلفة في بعض ألفاظها، كما عند أبي الوليد الباجي في: "التعديل والتجريح " (**1**: **263**)، وعند أبي يوسف، يعقوب بن سفيان الفسوي (**191** هـ - **277** هـ) في كتاب: "المعرفة والتاريخ" (**1**: **684**)، ط. أولى: **1394** هـ/**1974** هـ، مطبعة الإرشاد، بغداد وغيرهما.

14 عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني (ت: **132** هـ) وهو ثقة حجة. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (**5**: **351/178**).

15 صحيح مسلم بشرح النووي (**1**: **84**).

16 وانظر ما يمكن ان يترتب عن تحسين الظن بالقصاص، بمثال إبراهيم التيمي في كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجاً، ورديفه المتمم له: "الأجوبة المونتريالية"، ط. أولى: **1420** هـ/**2000** م، طبعة مونتريال.

17 "التعديل والتجريح" (**1**: **251**).

فإذا كثرت مجالسة آخر، وكثرت محادثته لك، فلا يكاد يخبرك بشيء إلا ويخبرك أهل الثقة والعدالة عن ذلك المعنى، بخلاف ما أخبرك به، غلب على ظنك كثرة غلطه، وقلة استثباته واضطراب أقواله وقلة صدقه، ثم بعد ذلك قد تبين لك من حاله العمد أو الغلط، وبحسب ذلك تحكم في أمره.

ولقاعدة في الترجيح:

فمن كان في أحد هذين الطرفين لا يختلف في جرحه أو تعديله، ومن كان بين الأمرين مثل أن يوجد منه الخطأ والإصابة، وقع الترجيح فيه، وعلى حسب قلة أحد الأمرين منه وكثرة الآخر يكون الحكم فيه، فكذلك المحدث إذا حدثك عن (ابن شهاب) الزهري مثل زمْعَة بن صالح[18]، أو صالح بن أبي الأخضر[19]، أو محمد بن إسحاق[20]، وحدثك عنه بذلك الحديث: (الإمام) مالك، وعبيد الله بن عمر[21]، ومعمر[22]، وسفيان بن عيينة[23]، ومن أشبههم من الأئمة الحفاظ المتقنين الذين علم حفظهم حديث الزهري وإتقانهم له، واتفقوا على خلاف ما حدث به أو خالفه أحد هؤلاء الأئمة وكثر ذلك، فإنه يحكم بضعفه واضطراب حديثه وكثرة خطاياه، فإن انضاف إلى ذلك، أن ينفرد بالأحاديث المناكير، من مثل الزهري، وكثر ذلك منه خرج إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، متروك الحديث، وربما كثر ذلك منه حتى يتبين تعمده فينسب إلى الكذب. وإذا رأيته لا يخالف هؤلاء الأئمة المتقنين الحفاظ، ولا يخرج عن حديثهم حكم بصدقه وصحة حديثه.

فهذان الطرفان لا يختلف في من وجد أحدهما منه، ومن وجد منه الموافقة والمخالفة، وقع الترجيح فيه على حسب كثرة أحد الأمرين منه وقلته. وعلى قدر ما يحتمله حاله في علمه ودينه وفضله. ولذلك يختلف أهل الجرح والتعديل في الرجل الواحد. فيوثقه يحيى بن سعيد القطان ويضعفه عبد الرحمن بن مهدي، ويوثقه شعبة ويجرحه مالك، وكذلك سائر من يتكلم في الجرح والتعديل، ممن هو من أهل العلم بذلك، يقع اختلافهم في ذلك على هذا الوجه.

☺ *قلت: ولن يسدل الستار على نهاية القرن الثاني، حتى أفل معه حجتان من حجج هذا العصر في النقدية الرجالية غير مدفوعين وهما:*

*-الحافظ أبو سعيد، يحيى بن سعيد القطان البصري (**120 هـ - 198 هـ**)،*

---

18 أبو وهب زمْعَة بن صالح الجندي اليماني نزيل مكة (من السادسة). ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون بغيره. وقد ضعفه كل من: يحيى بن معين، والإمام أحمد، وأبو حاتم الرازي، والجوزجاني، وغيرهم. وقال النسائي: {ليس بالقوي، كثير الغلط عن الزهري}. وقال البخاري: {يخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيراً}. أنظر ترجمته في: "تقريب التهذيب" (**1**: **65/263**)، و"تهذيب التهذيب (**3**: **629/292**)، و"الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي" (**3**: **2823/624**)، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي"، ص. **232/112**، و"التاريخ الكبير للبخاري" (**3**: **451**)، و"المجروحين لابن حبان" (**1**: **312**)، و"المغني في الضعفاء للذهبي" (**1**: **2207/240**)، دار المعارف، حلب، و"لسان الميزان لابن حجر العسقلاني" (**7**: **220**)، طبعة دار الفكر، بيروت، و"ميزان الاعتدال للذهبي" (**2**: **2904/81**).

19 صالح بن أبي الأخضر اليمامي، نزيل البصرة (ت: ما بين **140 هـ - 150 هـ**!). قال ابن حبان: {يروي عن الزهري أشياء مقلوبة روى عنه العراقيون. اختلط عليه ما سمع من الزهري بما وجد عنده مكتوباً فلم يكن يميز هذا من ذاك}. ضعفه ابن معين، ويحيى بن سعيد القطان، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، والنسائي وغيرهم. له ترجمة في: "تقريب التهذيب" (**1**: **3/358**)، و"تهذيب التهذيب" (**4**: **650/333**)، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي" ص. **318/137**، و"التاريخ الكبير للبخاري" (**4**: **2778/273**)، و"الضعفاء الصغير للبخاري" ص. **164/119**، و"لسان الميزان" (**7**: **244**)، و"المجروحين" (**1**: **368**)، و"ميزان الاعتدال" (**2**: **288**).

20 أبو عبد الله، محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي القرشي المدني (**85 هـ - 151 هـ**) إمام المغازي. وثقه ابن سعد والعجلي، وقال ابن معين: ثقة وليس بحجة، واضطربت أقواله فيه. وقال النسائي: ليس بالقوي. ☻ قلت: وهو إمام المغازي غير مدفوع، ولم يقبل الحفاظ قوله في الإمام مالك ولا قول الأخير فيه.. انظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (**9**: **51/34**)، و"الجرح والتعديل" (**7**: **1087/191**)، و"ميزان الاعتدال" (**3**: **468**)، و"لسان الميزان" (**7**: **531**)، و"المغني في الضعفاء للذهبي" (**2**: **552**)، و"تذكرة الحفاظ للذهبي" (**1**: **164/172**)، و"تاريخ بغداد للخطيب البغدادي" (**1**: **214**).

21 عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ((ت: **147 هـ**). مجمع على ثقته وهو أحد الفقهاء السبعة، وهو من الرواة عن الزهري وليس يوجد أحد اثبت منه في حديث نافع عن ابن عمر. وقال يحيى بن معين عن السند الذي يرويه: عبيد الله، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، عن عائشة أم المؤمنين: الذهب المشبك بالدر. وسئل: هو أحب إليك أو الزهري عن عروة بن الزبير بن العوام، عن عائشة؟ قال: هو إليّ أحب. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (**7**: **71/35**).

22 أبو عروة، معمر بن راشد الأزدي البصري، ثم اليمني الصنعاني (**95 هـ - 153 هـ**). قال يحيى بن معين: {أثبت الناس في الزهري: مالك ومعمر...}. انظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (**10**: **441/218**).

23 أبو محمد، سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي (**107 هـ - 198 هـ**). إمام الحجاز. قال علي بن المديني: {ما في أصحاب الزهري أتقى من ابن عيينة}. وقال الشافعي: {لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز}.

-والحافظ أبو سعيد، عبد الرحمن بن مهدي البصري اللؤلؤي (135 هـ 198 هـ).

وقد بلغ من علو شأنهما في ميدانهما أن قيل في حقهما[24]:

أن من جرحاه لا يكاد يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو المقبول، ومن اختلفا فيه - وذلك قليل - اجتُهد في أمره.

☺ قلت: وكما استفاد هذان العلمان الجبلان من علم وتجربة من سبقوهما في هذا الميدان، فقد صارا بدورهما مرجعاً لكل من أتوا بعدهما.

ثم ظهر بعد هؤلاء، طبقة أخرى من النقاد اشتهروا على خلاف سابقيهم بالتأليف في: "**العلل**"، و"**الرجال**" أمثال:

أبي زكريا، يحيى بن معين البغدادي (158 هـ - 232 هـ)[25]، وأبي عبد الله، محمد بن سعد البصري ثم البغدادي (168 هـ - 130 هـ)[26]، وأبي الحسن، علي بن عبد الله المديني البصري (161 هـ - 234 هـ)[27]، وأبي بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (159 هـ - 235 هـ)[28]، والإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني البغدادي (164 هـ - 241 هـ)[29]، وأبي جعفر، محمد بن عبد الله بن عمار الأزدي البغدادي المُخَرّمي، ثم الموصلي (162 هـ - 242 هـ) صاحب الكتاب الكبير في "الرجال والعلل"، وأبي موسى، هارون بن عبد الله البزاز البغدادي، المعروف ب "الحمّال" (163 هـ - 243 هـ)، وأبي جعفر، أحمد بن صالح الطبري، ثم المصري (170 هـ - 248 هـ) وغيرهم.

وقد ألف الحفاظ في التابعين وتبع الأتباع وتابعيهم مؤلفات[30].

2.1) أجرأة المنهجية النقدية

2.1.1) في كيفية محاصرة الرواة

وقد بلغ المنهج النقدي مع جيل يحيي بن معين ذروته، بحيث أصبح بإمكان أحد فطاحلهم، إلزاق علة في خبر بعينه برجل مخصوص ضمن السند، دون سواه من باقي الرواة. وهي قمة في التشخيص، لم يكن بالمستطاع بلوغها من قبل لدى المهتمين بهذا الشأن.[31]

قال محمد بن حبان البستي[32]:

سمعت محمد بن إبراهيم يقول[33]:

جاء يحيى بن معين إلى عفان[34] ليسمع منه كتب حمّاد بن سلمة[35]،

---

24 شمس الدين السخاوي: "المتكلمون في الرجال، ص. 90.

25 لم يعن بالتأليف، ولكن نقل تلامذته أقواله في الجرح والتعديل، كما فعل أحمد بن القاسم بن محرز في كتابه: "معرفة الرجال"، وفعل إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي في: "سؤالات الجنيد ليحيى بن معين"، وعثمان بن سعيد الدارمي في "التاريخ في تجريح الرواة"، و أبي العباس الدوري في "التاريخ ليحيى بن معين" وغير هؤلاء. وقال علي بن المديني: {انتهى علم الناس إلى يحيى بن معين}، وقال الإمام أحمد: {يحيى بن معين أعلمنا بالرجال}. أنظر الذهبي في: "تذكرة الحفاظ" (2: 430).

26 وله كتاب: "الطبقات الكبرى".

27 وله من الكتب في علم الرجال: "العلل"، و"الأسامي والكنى"، و"التاريخ"، والطبقات" وغيرها.

28 وله "المصنف"، و"المسند".

29 وله كتاب: "المسند" في الحديث، و"العلل ومعرفة الرجال"، و"التاريخ"، و"المسائل".

30 مثل كتاب الإمام مسلم: "طبقات التابعين"، و"مشاهير علماء الأمصار" لمحمد بن حبان البستي، وهو مطبوع، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، و"ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند البخاري ومسلم" للحافظ أبي الحسن، علي بن عمرو بن أحمد الدارقطني (ت: 385 هـ)، وطبعته في مجلدين مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت وغيرها.

31 وهو منهج، درجنا على تمثله والعمل بمقتضياته في كثير من أبحاثنا ومولفاتنا لنجاعته ووجاهته.

32 محمد بن حبان البستي في: "كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" (1: 32).

33 ورد في الأصل: محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي!. وعلق محقق كتاب "المجروحين" على هذا الاسم فقال: {محمد بن إبراهيم، وبقية الإسم مختلط في المخطوطة!}. مما يعني عدم ضبطه من طرف النساخ وطروء التحريف على هذا الإسم. ☺ قلت: ولا يوجد من بين أصحاب يحيى بن معين من اسمه: محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ!، ولا أني عثرت على ترجمة لابن أبي شيخ هذا فيما بين يديّ من كتب الرجال. ويغلب على ظني أنه تصحيف لاسم: أبي جعفر، محمد بن إبراهيم الأنماطي البغدادي (ت: 286 هـ) صاحب يحيى بن معين، والملقب من طرفه ب "مربّع" وله ترجمة في "تاريخ بغداد للخطيب" (1: 388/359)، والجرح والتعديل" (7: 187/1062). فصحف "الأنماطي" إلى "الملطي"!، و"مربع" إلى "أبي شيخ"!.

34 أبو عثمان، عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار البصري، نزيل بغداد (134 هـ - 220 هـ) الحافظ. قال ابن معين: {ما أخطأ عفان قط إلا مرة أنا لقنته إياه فأستغفر الله}. وقال أبو حاتم: ثقة إمام متقن. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (7: 205/424).

–فقال (عفان) له: ما سمعتها من أحد؟،

–فقال (ابن معين): نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة،

–فقال (عفان): والله لا أحدثك!.

–فقال (ابن معين): إنما هو درهم وأنحدر إلى البصرة وأسمعه من التبوذكي[36]،

–فقال له (عفان): شأنك.

فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل (التبوذكي)،

–فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب من أحد؟

–فقال (ابن معين): سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامن عشر.،

–فقال (موسى): وماذا تصنع بهذا؟؟

–فقال (ابن معين): إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا أصحابه وقد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أُخطئ عليه.

ويقول أبو الفضل، العباس الدوري، في أجرأة المنهج[37]:

–قيل ليحيى (بن معين): الاختلاف الذي جاء عن يحيى بن أبي كثير هو منه، أو من أصحابه؟

–فقال: من أصحابه.

–قيل له: من أحب إليك في يحيى بن أبي كثير؟

–قال: الأوزاعي، وهشام الدستوائي.

–قيل له: فأبان بن يزيد؟.

–قال: وأبان بن يزيد، ليس به بأس.

–قيل له: فشيبان؟

–قال: هو صحيح الكتاب عن يحيى بن أبي كثير،

وأضاف ابن معين، إغناءً للسائل، دون أن يسأله أحد:

وعلي بن المبارك أيضاً في يحيى (بن أبي كثير) ليس به بأس.

😊 قلت: فانظر إلى هذه الإحاطة الكاملة بالراوي، وبمروياته، وبتلامذته الآخذين عنه، ودرجة و ثوقية كل واحد منهم فيه بانفراد، وكيف حكم لصالح ابن أبي كثير، وهو فرد، في حالة الاختلاف عنه، على حساب من رووا عنه، وهم جمع!.

لكن، كيف الحكم على راو من خلال مروياته فحسب؟. هنا لن نجد خيراً من ابن معين مرة أخرى.

قال ابن محرز[38]:

سمعت يحيى بن معين يقول:

–قال لي إسماعيل بن علية يوماً: كيف حديثي؟

---

35 حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري (ت: **167** هـ). قال علي بن المديني: {لم يكن من أصحاب ثابت البناني أثبت من حماد بن سلمة}. 😐 قلت: لم يخرج له البخاري في الأصول من صحيحه، لأنه لم يكن على شرطه في الرجال، وخرج له في التعاليق فقط، ولم يخرج له مسلم في الأصول سوى ما كان من روايته عن ثابت، وروى له الباقون من أصحاب السنن الذين لم يشترطوا إخراج الصحيح. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (**2**: **14/11**).

36 أبو سلمة، موسى بن إسماعيل المنقري التَبوذَكي البصري (ت: **223** هـ). قال عباس الدوري عن ابن معين: ما جلست إلى شيخ إلا هابني أو عرف لي (حقي) ما خلا هذا التبوذكي!.. وقال فيه أيضاً: ثقة مأمون. أنظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (**10**: **296/585**).

37 "تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري" (**4**: **457 – 458/5279**).

38 أنظر أبا العباس، أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي في: "معرفة الرجال عن يحيى بن معين" (**2**: **39/60**)، ". أولى: **1405** هـ/**1985** م، بعناية محمد كامل القصار، ومحمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

–قال: قلت: أنت مستقيم الحديث.

–قال: فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟

–فقلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة،

–قال: فقال: الحمد لله.

فلم يزل يقول: الحمد لله، ويحمد ربه حتى دخل دار بشر بن معروف، أو قال: دار البختري، وأنا معه.

☺ قلت: فلا يعزبن على القارئ، هذه الخطوط العريضة في تشغيل المنهج، وليعض على إجرائيتها بنواجذه. ثم، انظر إلى هذه الرهبة من النقاد، وتمعن في هذا المنهج الموضوعي في الحكم على الراوي من خلال استعراض، وسبر، وفحص كل مروياته، ومقارنتها بروايات الثقات!. وهو ما سيغيب على المتأخرين بحكم الكهوفية والاجترارية وقلة التأهيل.

☺ قلت: ثم أصدر ابن معين حكمه على ابن علية فقال[39]:

كان ابن علية ثقة، مأموناً، صدوقاً، مسلماً، ورعاً، تقياً.

ولا يخفى على القارئ، ما يتطلبه عمل كهذا من جهد ومراس، خصوصاً من جهة تحري واستقراء مرويات الراوي بكاملها قبل إمكان إصدار مثل هذا الحكم. ويؤكد هذا المنحى الموسوعي لدى الناقد بما رواه العباس الدوري، حيث قال[40]:

سمعت يحيى بن معين يقول: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه41

وهو قول علي بن الديني أيضاً[42]:

الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه

☺ قلت: وهي حقيقة سيذهل عنها مصححو الخردة المتأخرون ليفككوا، دون أن يدروا غزل ما نسج هؤلاء الحفاظ المنهجيون الجهابذة الكبار أنكاثاً، وهم لا يشعرون!.

2.1.2) في الإحاطة المنظورية الشاملة، بتغيير زوايا النظر

لم يكن بمستطاع أي منهج نقدي، أن يقوم على قدميه ما لم تحصر مصادر المادة الحديثية كمعطى خام، وهو ما كان قد تم قبل هذا الجيل. لكن، ما أضافه هذا الجيل إلى مثل هذه الإحاطة، هو اختلاف زوايا النظر في التعامل مع هذه المصادر. وهو غنى وإثمارية لا يستغني عنها علم من العلوم بحال، وإلا جفت ينابيعه وأقبر في المهد.

قال الحافظ أبو زرعة الرازي المعاصر للإمامين البخاري ومسلم، وأحد أقرانهما المبرزين[43]:

سمعت علي بن المديني يقول[44]:

دار حديث الثقات على ستة (6): رجلان (2) من البصرة، ورجلان (2) من الكوفة، ورجلان (2) من الحجاز.

–فأما اللذان بالبصرة: فقتادة، ويحيى بن أبي كثير،

–وأما اللذان بالكوفة: فأبو إسحاق (السبيعي)، والأعمش،

–وأما اللذان بالحجاز: فالزهري، وعمرو بن دينار.

ثم صار حديث هؤلاء إلى اثني عشرة (12)، منهم:

---

39 نفس المرجع (1: 104/471)

40 أبو الفضل، عباس بن محمد بن حاتم الدوري البغدادي (ت: 271 هـ) صاحب يحيى بن معين.

41 "المجروحين لابن حبان" (1: 33).

42 "مقدو ابن الصلاح"، ص. 43.

43 الحافظ أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت: 264 هـ). أنظر ترجمته في "تذكرة الحفاظ" للذهبي (2: 557/579).

44 ابن حبان البستي: "المجروحين" (1: 55)

–بالبصرة: (1) سعيد بن أبي عروبة و(2) شعبة (بن الحجاج)، و(3) معمر (بن راشد)، و(4) هشام الدستوائى، و (5) جرير بن أبي حازم، و(6) حماد بن سلمة،

–وبالكوفة: (7) سفيان الثوري،و(8) (سفيان) بن عيينة، و(9) إسرائيل بن يونس،

–وبالحجاز: (10) (عبد الملك) ابن جريج، و(11) (الإمام) مالك، و(12) محمد بن إسحاق (صاحب المغازي).

وقال أبو زرعة الرازي عقبه:

وصار حديث هؤلاء إلى يحيى بن معين.

☺ قلت: وهي قمة في الإحاطة بالموضوع، وذروة من ذرى التشخيص للحقل المعرفي كله.

بل، إن من أعجب ما أثر عن ابن معين في تحريه الشامل حول الرواية والرواة، اهتمامه ليس فحسب، بجمع وحفظ أحاديث الثقات، وهو الذي لم يعرف في الإسلام من كتب أو جمع مثله، بل اعتنى أيضاً بجمع وحفظ صحائف موضوعة لكذابين مشاهير!، كما يستشف من الحكاية التاريخية الآتية:

فقد رآه الإمام أحمد في صنعاء باليمن، أثناء رحلتهما إليها، وهو يكتب صحيفة معمر بن راشد، عن أبي إسماعيل، أبان بن أبي عياش البصري، عن أنس بن مالك، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال أحمد بن حنبل[45]:

–تكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، وتعلم أنها موضوعة؟، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه؟.

–قال: رحمك الله يا أبا عبد الله، اكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن أنس وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء إنسان، فيجعل أبان ثابتا {يعني بذلك: الثقة المتقن ثابت بن أسلم البناني البصري (ت: 123 هـ)}، ويرويها عن معمر، عن ثابت، فأقول له: كذبت إنما هي أبان لا ثابت.

ثم لخص ابن معين ما فعله بهذه الصحائف[46]:

كتبنا عن الكذابين، وسجرنا به التنور

☺ قلت: أضف إلى هذا، أن حفاظ هذا العصر لم يكونوا صوراً طبق الأصل لبعضهم البعض، كإنسالات مسوخية، كما يحصل دائماً، عندما يرفع العلم ولا يبقى سوى رسمه، حال ما نشاهد من نماذجهم في عصرنا الرديء هذا!، بل نلاحظ تنوع عبقرية الحفاظ على قدر ملكاتهم الفردية واستعداداتهم الشخصية، إلى أن صار كل واحد منهم نسيج وحده فيما يتقن ويجيد من فن.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام[47]:

انتهى العلم إلى أربعة:

–أبو بكر بن أبي شيبة: أسردهم له،

–وأحمد بن حنبل: أفقههم فيه،

–وعلي بن المديني: أعلمهم به،

–ويحيى بن معين: أكتبهم له، وفي رواية: أعلمهم بصحيحه وسقيمه.

فالعلم إذن، لا يكتمل سوى بوجود مثل هذه التعددية في الرؤى والتخصصات التي تعمل بتناسق وانسجام، ضمن منظورية شاملة. وهو ما تم في هذا العصر بالذات، العصر الذهبي للصناعة الحديثية، حيث نضج العلم واكتملت المناهج، وآن أوان بروز ذلك العبقري المنتظر الفذ، المجمع (The Synthetiser) والجامع في آن، الذي سيتكفل بجمع وتنسيق شتات كل هذه المعارف المختلفة في نسق منطقي متجانس، فكان أن حط الخيار، ممن يجتبي ويختار، على الإمام البخاري رحمه الله في هذا الحقل، ما كان قد وقع الاجتباء على الخليل بن أحمد الفراهيدي في اللغة، والإمام الشافعي في الأصول قبله. وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

---

45 "المجروحين لابن حبان" (1: 31–32)

46 "تهذيب التهذيب" (11: 250).

47 "تهذيب التهذيب" (11: 248).

2.1.3) في مناهج محاصرة الرواة والكشف عن مكنون أهوالهم

رأينا كيف كانت تعمل المشيخة المسلسلة بالرواة الثقات في نقل الأخبار معزوة إلى قائليها جيلاً بعد جيل، ناقلين للاحقين من الأجيال ما كان من شهاداتهم، وأحكامهم في الجرح والتعديل على معاصريهم.

لكن، وبالرغم من هذا الاستقصاء في تتبع الرواية والرواة، إلا أن بعضهم، قد لا يكون مشهوراً بالرواية، أو ليس له منها سوى الحديث بعد الحديث، ممن لم يوثقهم أحد ولا جرحهم أحد، وهم في عداد المجاهيل، إلى أن يتبين حالهم. فكيف يتوجب التعامل معهم؟.

هنا، لن يجد الناقد مندوحة من جمع كل مرويات المعني، وسبرها باستقصاء، ومقارنتها مع ما رواه الثقات كرائز، ليصدر في حقه حكماً موضوعياً من خلال مادته نفسها.

وقد غفل الكثير من المتأخرين عن هذا الخلفية، غير المباشرة في الحكم على الراوي لثلاثة عوارض متداخلة:

1) *نكوصهم عن متطلبات المنهج كما مارسه فطاحله.*
2) *الاجترارية والتقليد اللذين غلبا على صنيعهم دون تعمق أو تمحيص للمسائل.*
3) *عدم إحاطتهم رأساً بحقولهم إحاطة ممارسة ومعالجة.*

فوجدناهم ينزلون هذا الحكم على الرجل بمنزلة حكم الشاهد المعاصر له، بينما الأمر مختلف من حيث النوع ومن حيث الدرجة.

-فمن حيث النوع: فالحكم على الراوي من خلال الشاهد، هو حكم كلي مباشر على الرجل ومروياته، بينما الحكم من خلال المروي عنه لوحده، هو حكم غير مباشر، ويتنزل بمنزلة البعرة التي تدل على البعير، كما يقول المثل السائر. وما كل النقاد يستطيعون تمييز هذا النوع من الأثر بذات الدرجة من الوثوقية، كما هو الحال بالنسبة للشاهد العيان.

-أما من حيث الدرجة: فاستعراض مرويات المعني والحكم على سلامتها واستقامتها، هو أمر نسبي، ويرتبط أساساً، وهذا جانبه الهش، والقوي في آن، بالأفق المعرفي والبيئي والمجتمعي للناقد، ويتغير من عصر إلى عصر، إلى أن يتنهي إلى ما يجب أن ينتهي إليه ولا يتعداه بحال إلى غيره.

ويستفيد المنهج من الجانب القوي لهذه المعضلة، من هذه التغيرية بالذات، لأنها وحدها ما يكفل استمرارية العلم، بوضع فروض عمل مختلفة في كل مرة، بحسب ما جد في الحقل، أو في العصر، أو بالاستعارة من حقول معرفية أخرى، قد يأتي فتح ما أغلق من إشكالات على محكاتها. ولا يمكن للعلم أن يتقدم بحال سوى بالمتح الواسع واللامحدود من العلوم الأخرى بواسطة آلية الاستعارات، على ما بينا في أحد مؤلفاتنا [48].

وهنا تدخل رائزية جديدة، لها ديناميتها الجدلية الخاصة بها، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يتكشف من علم أو معرفة لاحقة، لم يكن بمقدور المعاصرين للراوي الحكم عليه على محكها لغيابها عن أنظارهم، فيأتي حكمهم على الراوي مشوباً ومغبشاً بأفق معارف العصر، مما يفتح المجال لبعض مروياته، أن تنفذ من خلال هذه الشباك، المتقطعة الخيوط والواسعة الثقوب. لكن، إلى حين فقط، لأن النقد لا محالة مدركها.

وكقاعدة عامة:

> ***فحري بالناقد الموضوعي في هذه المجال، أن يترك إضبارات مرويات هؤلاء المجاهيل العين، أو الحال، مفتوحة على الدوام والحكم عليها مجدداً بما يقتضيه العلم المتجدد، أو المقام. فالذي يتبين من خلال هذا المنهج ضعف، أو شذوذ، أو نكارة ما يرويه أو يتفرد به، يسقط من سجل الثقات إن كان هذا هو الغالب من حال مروياته، أو ينظر في حاله من جديد على ضوء ما استجد من معطيات.***

وهذا منهج عملي ابتدعه ابن معين، على ما مر بنا، وتأسى به فيه كافة جهابذة النقاد الذين يعتد بأقوالهم، كما سيتضح لنا بعد قليل.

😊 قلت: ولن يدخل منتصف القرن الثالث الهجري حتى كانت هذه الصناعة قد بوأت نفسها مكانة لم تبلغها قط في تاريخها، حيث بلغ النقد ذروته بما استحدثت فيه من آليات وروائز ومناهج.

---

48 أنظر كتابنا: "كيق تمت هندسة فيروس اسمه أدونيس"، ص. 6.

*وتعددت كذلك في هذا العصر جوانب التأليف الموسوعي المتشعب في الرجال وأحوالهم، والشيوخ وتلامذتهم الآخذين عنهم، ودرجة إتقانهم لحديثهم، والعلل الحديثية، ...إلخ.، استجابة لهذه المتطلبات الجديدة في الحقل النقدي، ليبلغ هذا العلم في التعامل مع الخبر والمخبرين ذروته النظرية مع الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: **256** هـ) رحمه الله، وارث علوم كل من: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، والإمام أحمد، بما سطره من منهج في كتابه: "الجامع الصحيح"[49].*

والمؤسف حقاً، هو أن لن تكتب الاستمرارية الصعدية، لمثل هذا المنحى النظري القوي في توخي الصلابة الخبرية مع البخاري، حتى أننا عبثاً نبحث عن مجدد أو مكمل لهذا المنهج، في تالي العصور بعد البخاري رحمه الله، دون أن نظفر بطائل.

وهو عوار سيشوب الحقل الحديثي ليفضي به إلى طريق مسدود وبغير أفق، يولد ويراكم من المشاكل أكثر مما يجد لها من الحلول.

وهي آفة من آفات العلم، المؤشرة على حدوث أزمة في الحقل، والمنذرة بموته القريب، أو بياته الشتوي السرمدي.

---

49 وله في علم الرجال: "التاريخ الكبير"، و"التاريخ الأوسط"، وقد ضاع، و"التاريخ الصغير"، و"الضعفاء الصغير"، و"كتاب العلل"، و"أسامي الصحابة"، و"كتاب الوحدان" وهو من ليس له من الصحابة سوى حديث واحد، و"كتاب الكنى"، وغيرها.

ولن يأتي الإمام أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (**204** هـ – **261** هـ) بأية إضافة على ما أقامه البخاري لهذه الصناعة من صرح، بل يعتبر شرط مسلم في الصحة على ما سنتبين بعد قليل، من وجهة نظر منهجية موضوعية بحتة، نكوصاً عن منهج البخاري الصارم وتوهيناً له. وتكاد مؤلفات الإمام مسلم تضاهي نظيرتها عند البخاري. ولا عجب في ذلك، إذ البخاري شيخه الذي أعجب به وأوذي بسببه إلى درجة أن قال فيه بعد أن قبل بين عينيه: "يا سيد الأستاذين" لا يبغضك إلا حاسد".. ولمسلم من المؤلفات غير كتابه الصحيح: "المسند الكبير في أسماء الرجال"، و"كتاب العلل"، و"كتاب أوهام المحدثين"، و"كتاب من ليس له إلا راو واحد"، و"كتاب التمييز"، و"كتاب طبقات التابعين"، و"كتاب المخضرمين"، و"كتاب المنفردات والوحدان" وغيرها.